مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 19 /ايلول/2024
المجلد(5)- العدد(3)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

تأثير الصراعات السياسية في متغيرات الاقتصاد الكلي لبلدان شمال افريقيا

م . د . لواحظ خليل ابراهيم
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

م . د . ايناس مجبل دليان
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الصراعات السياسية. متغيرات الاقتصاد الكلي. شمال افريقيا

الملخص:

تناول البحث موضوع تأثير الصراعات السياسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول شمال أفريقيا وطبيعة الصراعات السياسية وأشكالها. وسلط الضوء على المفاهيم الأساسية حول الصراعات السياسية وتداعياتها على دول شمال أفريقيا كمقدمة وتأثير الصراع السياسي على المتغيرات الاقتصادية لعدد من دول شمال أفريقيا. وأوضح مشكلة مهمة: الا وهي ما مدى تأثير هذه الصراعات على متغيرات الاقتصاد الكلي لعدد من دول شمال أفريقيا؟

استخدم المنهج الوصفي لدراسة ظاهرة البحث، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: الحفاظ على الاستقرار السياسي لهذه الدول يحقق الاستقرار الاقتصادي لها عموما، والتحكم بعدد من المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير على معيشة الناس، كالحفاظ على الأسعار والتحكم في تغيراتها، وكذلك التحكم في معدل التضخم. والاستنتاج الأخر هو العمل على تقليل العجز في ميزانيات هذه الدول، وتوجيه إنفاق حكوماتها نحو توفير السلع والخدمات الضرورية، مثل الصحة والتعليم، مما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الناس، ويؤدي إلى غياب العنف والتمرد وكسب التأييد الشعبي لهذه الدول.

أهمية البحث:

تكتسب أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرة تأثير الصراع السياسي على متغيرات الاقتصاد الكلي لعدد من دول شمال أفريقيا، ويلقي الضوء على والصراعات السياسية التي تعاني منها هذه الدول، خاصة في الآونة الأخيرة. إن دراسة أي ظاهرة تتطلب دراسة المفاهيم والأطر النظرية التي تحاول التعرف على

نقاط القوة والضعف فيها. وقد بين البحث الأثر الكبير للصراعات السياسية على القطاع الاقتصادي لهذه الدول وتتبع التغيرات التي طرأت على الأنظمة السياسية واتجاهاتها، وانعكاس هذا التغيير على مجمل المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول سواء سلبا أو إيجابا.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الصراعات السياسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لعدد من دول شمال أفريقيا، وما هو مفهوم الصراع السياسي وأشكاله. ويعمل على توضيح أهم الصراعات العالمية وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول، وكيفية التعامل معها وتجنبها والتدابير والمعالجات التي اتخذتها هذه الدول للحد من تأثيرها.

مشكلة البحث:

المشكلة الأساسية في البحث هي أن دول شمال أفريقيا تعاني من العديد من الصراعات السياسية والتعامل القاسي لحكوماتها بطرق قسرية مع شعوبها. ولذلك فإن أهلها يبحثون دائماً عن التغيير من خلال الثورات، وأهم سبب لهذا التغيير هو سوء الأوضاع الاقتصادية. ولذلك تحتاج هذه الدول إلى إجراءات جذرية لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور، كما تكمن مشكلة البحث في تعدد المشاكل والمعوقات الاقتصادية وأهمها قلة الموارد المالية المتاحة مما يؤدي إلى البطالة ومن ثم الفقر مما يتطلب إيجاد حلول لهذه المعوقات والمشاكل وتلافيها في المستقبل.

فرضية البحث

يرتكز البحث على عدد من الفرضيات الاساسية مفادها كما يلي:

الفرضية الأولى: تؤدي الصراعات والتقلبات السياسية الى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة العجز الحكومي ومستوى الديون الداخلية والخارجية وع ارتفاع معدلات التضخم لدول شمال افريقيا وعدم .

الفرضية الثانية: تعمل الصراعات السياسية على انخفاض الاستثمارات المحلية والاجنبية وتراجع التجارة الدولية في هذه الدول.

الفرضية الثالثة: الصراعات السياسية تحد من فرص المشاريع العامة والخاصة الاقتصادية مما يؤدي الى تراجع الاقتصاد الكلي .

المقدمة:

تعتبر ثورات الربيع العربي التي اندلعت في عدد من دول شمال أفريقيا عامي 2010-2011 من أهم الصراعات السياسية، والتي تحولت إلى موجة من الاحتجاجات والانتفاضات والثورات ضد الأنظمة الاستبدادية التقليدية التي طالبت بإصلاحات اقتصادية كبيرة. والتي بدأت في تونس، ثم مصر، ثم عدد من دول شمال أفريقيا، وقوبلت بقمع عنيف للمتظاهرين، وكانت هذه الدول دولًا استبدادية تسعى إلى تحقيق مصالح ساستها دون منح فرص سياسية أو اقتصادية أو توفير المزايا والخدمات وفرص العمل لمجتمعاتها.

شهدت دول الربيع العربي صراعا سياسيا عنيفا أدى إلى تغيير أنظمتها السياسية. تغير المشهد السياسي في دول شمال أفريقيا مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة إثر زلزال ثورات الربيع العربي التي أثرت على معظم دول المنطقة المطالبة بالحرية السياسية والأمن والانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومن يتابع مسار هذه الثورات يلاحظ أنه بسبب طغيان هذه الأنظمة قدمت تنازلات سياسية في بداية الاحتجاجات عامي 2010 و2011 لإسكات أصوات الناس، لكنها عادت بعد ذلك إلى سيطرتها الاستبدادية. بل على العكس من ذلك، نلاحظ أن الحقوق أو الحريات قد تم سحبها أو تقليصها بحلول عام 2018، على الرغم من الديمقراطية التي حققتها تونس. ومع ذلك، لا تزال معظم دول شمال أفريقيا تمارس أساليبها القديمة، ولذلك يتعين على حكومات هذه الدول مستقبلا تنفيذ ما وعدت به شعوبها أو إيجاد حلول جديدة وبذل جهود كبيرة لتلبية تطلعات شعوبها. طلب المساعدة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية الإقليمية والدولية والعمل على زيادة الفرص الاقتصادية لهم

المبحث الاول:- الصراعات السياسية واشكالها

شهدت دول شمال أفريقيا العديد من الصراعات السياسية، مثل الحروب والثورات السياسية والإرهاب والحركات الاجتماعية والإبادة الجماعية والعنف والتمرد. وامتد عدد من هذه الصراعات إلى ما هو أبعد من الحدود الرسمية والوطنية، حيث يؤدي سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى إضعاف الدول، مما يشجع الانتفاضات الشعبية، مما قد يسمح في بعض الأحيان للدول الأجنبية

بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على تغيير استراتيجياتها ومعتقداتها. غالبًا ما تساهم الصراعات السياسية في تصدير الأفكار الثورية إلى بلدان أخرى.(العرباوي ، 2016 : 27)

المطلب الأول: مفهوم الصراع السياسي

الصراع السياسي من سمات العلاقات بين الدول، وقد شهدنا العديد من الصراعات مثل التمرد والحرب والثورات وقتل الكثير من البشر مع تدمير البنى التحتية للدول. وينبدلع الصراع نتيجة لأسباب سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اجتماعية ويهدف في اغلب الاحيان أو للوصول الى السلطة.(كولن , 2007 : 20)

تنشأ الصراعات في كثير من الأحيان نتيجة لعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي يكون تلبيتها حاجة اساسية ، لذلك يمكن إيجاد حلول لجميع أشكال الصراع. (جواد، 2012 : 34)

وللصراع مفاهيم عديدة يمكننا التعرف على عدد منها، كما يلي:

الصراع هو تفاعل مدمر يجب التعامل معه بحذر وتحويله إلى نشاط إيجابي. إنه نزاع وتفاعل بين الطاقات المختلفة. والعمل على التركيز على بناء واقع اجتماعي وثقافي جيد وتمكين الأطراف الفاعلة في الصراع من المشاركة بالنشاط السياسي والاعتراف فيها. (احمد ، 2020 :3).

وللصراع مستويات مختلفة، منها المستوى الشخصي، والجماعي، والوطني، وتتفاعل هذه المستويات مع بعضها البعض. ويزداد عنف الصراع عندما لا تكون هناك قنوات وأدوات للحوار بين أطرافه، ويصبح الخلاف كبيراً جداً عندما لا تسمع أصوات الأطراف المتعارضة ولا تتحقق مطالبهم، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى والظلم. (وهبان ، 2014 : 29)

وأخيرًا، الصراع هو نتيجة الخلافات بين عدد من الأطراف والجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها المختلفة، وهي أحداث يومية حتمية تؤدي إلى تغيير بناء معين. (فيصل، 2013 : 31)

المطلب الثاني: أشكال الصراع السياسي

يوجد عدد من أشكال الصراع السياسي سنتطرق الى أهمها ما يلي:

اولا:- الصراع العرقي، هو تصادم بين مجاميع عرقية لتحقيق اهداف ومصالح سياسية تمكنها من الوصول الى الحكم في البلاد. ينشأ نتيجة لتهميش هذه المجاميع في المجالات السياسية والاقتصادية.

ثانياً: الإرهاب، يكون هذا الصراع مصحوب بأعمال عنف وجرائم ترتكب من قبل أفراد أو جماعات غير حكومية تهدف الى تحقيق مصلحة داخلية تكون اما سياسية أو دينية أو اجتماعية أو عرقية. (محمود , 2012: :25)

ثالثا:- الحروب الأهلية داخل الدولة بالتي تندلع بين اطراف مختلفة من ابناءها وتهدف إلى تغيير السلطة والحكومة القائمة فعلياً بالكامل، أو جزء منها بما يناسب اهداف ورغبات هذه الأطراف. (المنطاوي ، 2015 : 51)

رابعا:- الاستخدام المفرط للقوة، هو أسلوب الحكومات المستبدة وهو اسلوب وحشي للسلطة والأجهزة الأمنية الحاكمة.

خامسا:- الثورات والشغب والتمرد، الثورات تكون ضد الحكومة وتبحث عن تغيير جذري للنظام والسلطة الحاكمة وتحدث فجأة ويتم استخدام اساليب قمع عنيفة ضد للقائمين به. أما الشغب فهو مجموعة اجراءات تقوم بها اطراف معارضة للحكومة غالباً مايصاحبها قمع حكومي، ويعد شكل من أشكال العنف السياسي. وأخيرًا التمرد هو اضطراب من قبل المعارضين للاحتجاج على الظلم والفقر وعدم المساواة. (وهبان ، 2014 :26)

المطلب الثالث: الصراعات السياسية في دول شمال افريقيا

شهدت عدد من دول شمال أفريقيا صراعات سياسية عنيفة واندلاع حروب أهلية أدت إلى انهيار عدد من الأنظمة السياسية الحاكمة، والتي تتصف بالاستبداد والدكتاتورية وسقوط رموز حاكمة لفترات طويلة من الزمن. وغلبت حالات الانقسامات الداخلية في عدد من هذه الدول والتحول الى نظام المحاصصة في الحكم مع ظهور احزاب غير الحكومية تقوم بالمعارضة الداخلية . (الهواري، 2022 : 72)

وتعتبر الاحتجاجات والانتفاضات التي حصلت في دول شمال افريقيا من أهم الصراعات السياسية الحديثة وقد كانت مطالبها التحول الى النظام الديمقراطي

وقد انطلقت شرارتها في عامي 2010 و2011 حيث تحدى مواطني هذه الدول الأنظمة المستبدة الدكتاتورية التي تحكم .(المصلحى، 2021:23)

تعتبر تونس اول بلد بدأ فيه الربيع العربي ومن ثم تبعتها مصر، حيث حصل تغيير سريع في انظمتها السياسية نتيجة احتجاجات مواطنيها والذين طالبوا بالتغيير والقضاء على الظلم السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد وخفض معدلات البطالة والفقر. وواجه هولاء انواع متعددة من اساليب القمع والعنف من قبل قوات الأمن والجيش . (عياصرة ،2016 : 42)

ومن ابرز دول شمال افريقيا التي شهدت صراعات سياسية ما يلي:

أولا:- تونس

تعاني تونس من وضع اقتصادي متدهور والسبب الاساسي هو الوضع السياسي الذي مرت به البلاد والذي ادى الى اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات فيها عام 2010، وقد سميت بثورة الياسمين وقد واجه المحتجين عنف كبير من قبل الحكومة التونسية المتمثلة بقوى الامن والجيش . (بودراع، 2017 : 38)

أدت الثورة إلى تغيير النظام السياسي الحاكم والانتقال الى النظام الديمقراطي، وتشريع دستور جديد عام 2014. وفي عام 2019، حدث انتقال سلمي للسلطة وتم انتخاب الحكومة ديمقراطيًا. (قايد ، 2021: 24)

الى ان وضع تونس لم يتحسن بل على العكس ازداد تدهور الاقتصاد نتيجة لعدم الاهتمام بقطاع الاقتصاد التونسي وغياب البرامج والخطط الاقتصادية الواضحة. مع وجود حالة من عدم يقين وعدم استقرار الاقتصاد فيها. وقد اكد البنك المركزي التونسي على ضرورة ايجاد حلول سريعة وناجحة للازمة الاقتصادية والعمل على حل مشكلة العجز الكبير في الموارد المالية المتاحة والذي ولد عجز في الموازنة العامة على مر السنوات وحتى وقتنا الحالي مع وجود معدل تضخم عالي وعدم وجود ادارة جيدة لاسعار صرف العملة. والذي خلق حالة قلق فيما بين المستثمرين والمقرضين الاجانب لاتخاذ قرار بمنح تونس الاموال والعمل فيها. (قناة سكاي نيوز العربية ، 2023 : 9)

ثانيا:- مصر

بدأت الاحتجاجات في مصر بدعوة مجموعة من الشباب المصريين عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم احتجاج ضد السلطة الحاكمة ، اذ تجمع حشود كبيرة من المواطنين في 25 كانون الثاني 2011، وفي بداية الاحتجاجات وقع اشتباك عنيف بين المتظاهرين وقوات الأمن والجيش المصري، وبعدها حاولت الحكومة المصرية السيطرة عليها وتقديم التنازلات للمتظاهرين. وانسحبت قوى الامن والجيش المصري وأعلن عدم استخدامه القوة ضد المتظاهرين. وقد تولى الجيش السلطة الانتقالية حتى تشكيل حكومة جديدة استمرت لمدة عام تقريبا، ومن ثم تولى النظام الحالي السلطة. (عبد الله ،2022: 12)

ثالثا: ليبيا

في شباط عام 2011، تصاعدت الاحتجاجات في ليبيا ضد النظام الحاكم بسرعة وتحولت إلى تمرد مسلح وقتال بين اطراف متعددة عدد منها يقاتل مع النظام الحاكم والقسم الاخر ضده. (لامة ، 2019 : 37)

ثم بعد فترة من الزمن تدخلت أطراف اجنبية خارجية لتشكل تحالف دولي بقيادة حلف شمال الأطلسي، كان له دور كبير في تغيير النظام في عام 2011، وتم إنشاء مجلس وطني انتقالي استولى على السلطة واعترف به دوليا، إلى أن اندلعت الحرب الأهلية الليبية عام 2014. (عزب، 2022 : 23)

المبحث الثاني: تأثير الصراع السياسي على اقتصاديات عدد من دول شمال افريقيا

ساهم الصراع السياسي في دول شمال أفريقيا في زيادة التوتر فيها مع تدخل دول اجنبية في شؤنها، مما أدى إلى حالة من الانقسام الداخلي، وسيطرت قوى سياسية حكومية وغير حكومية على مساحات جغرافية واسعة تمتلك موارد طبيعية كبيرة واحتكارها لمصالحها الشخصية دون مراعاة مصالح مواطنيها. (نطاوى ، 2015: 39)

كل ذلك أدى إلى ظهور الأزمات الاقتصادية المستمرة في هذه الدول، وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة، ومعاناتها من ظاهرة الفساد الإداري الذي تفشى في جوانب النظام السياسي، وسيطرت هذا النظام على ابسط مفاصل الاقتصاد، وظهور الوجه الحقيقي للدول الاجنبية وأطماعها والمتمثلة بالشركات العالمية الأجنبية واهتمامها للاستثمار في قطاعي النفط والغاز بشكل خاص، والذي ادى إلى

الاستيلاء على مقدرات واحتياطيات الموارد الطبيعية لهذه الدول، والذي ساهم في الانهيار والتراجع الاقتصادي فيها. (الرياحي ،2013: 51)

لقد تفشت ظاهرة الفساد الاداري والمالي في هذه الدول مع غياب القوانين التي تراقب عمل النظام الحاكم وتحاسبه في حال ارتكابه اخطاء من شأنها الاخلال بوضع الاقتصاد فيها ، وسيطرة هذه الانظمة على مصادر الدخل القومي وتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة، وسيطرت السياسيين على معظم مقدرات الوزارات والادارات العامة وتسخيرها لمصالحهم الشخصية. (محمد، 2019 : 62)

ومن أهم العوامل التي أثرت على اقتصاديات هذه الدول ظهور اطراف غير حكومية ممثل القوى وألاحزاب والميليشيات والتي خلقت حكومة ضمن الحكومة الرسمية، وظهور فوارق طبقية وعدم المساواة في الحقوق الاجتماعية بين مواطني هذه الدول نتيجة لعدم توزيع موارد الدولة بشكل عادل بينهم واقتصارها على فئات محدودة قريبة من السلطات الحاكمة، تتحدد حسب القرابة والدين والعرق والطبقة، وعدم المساواة فرص العمل المتاحة وعدم العدالة في توزيع الدخل، والرعاية الصحية، والتعليم. وقد لعبت الاختلافات الطبقية التي ظهرت في هذه الدول دوراً في عدم تحقيق الأمن الاجتماعي. (الجبوري ، 2018 : 63)

اولا: فشل السياسات الاقتصادية

فشل السياسة الاقتصادية في دول شمال أفريقيا من أهم أسباب عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالرغم من ان عدد من هذه الدول يعمل على اتباع التغير السريع والحاصل في الاقتصاد العالمي، وعند تتبعنا لعمل الانظمة السياسية فيها نتعرف ان اهم سبب لفشل الحكومات فيها هو هو وجود علاقة بين النظام السياسي الحاكم والسياسة الاقتصادية الكلية. وتدخله في الأنشطة الاقتصادية المحلية والخارجية والتي تتمثل بالتجارة المحلية والدولية والاستثمار المحلي الأجنبي المباشر وغير المباشر ووضع عراقيل وقوانين في وجه هذه الانشطة. (البستنجي ،2018: 41)

اضافة إلى عدم وجود ارتباط او علاقة واضحة بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول وبعد اغلب هذه المتغيرات عن الواقع مما يعيق في تحقيقها، ومن اهم هذه المتغيرات التجارة بانواعها والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهذا الاختلال

ادى الى عدم اهميتها وعدم وجود تاثير لها في تحقيق نمو الاقتصاد الكلي في دول شمال افريقيا، كذلك عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية كونها لم تكن بالمستوى الكافي في هذه الدول.(قرني،2013: 192)

مع ان اداء عدد من هذه الدول حقق نمو إيجابي نسبيا الا انه لم يكن كافي لتحقيق نمو الاقتصاد الكلي بالشكل الكافي، ومن اهم اسباب الفشل للسياسة الاقتصادية وضع اغلب حكومات هذه الدول قيودا للحد من نشاط التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، اللذين لهما دور كبير في نمو دخل الفرد فيها. (احمد ، 2020: 19)

وأخيرا، لكي تنجح السياسات الاقتصادية، لا بد من تطوير الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لكل دولة، والاهتمام بالموارد المحلية المتاحة، والاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. (المعايطة ، 2022 : 71)

ثانيا: انخفاض النمو الاقتصادي

يعد أداء النمو الاقتصادي في هذه الدول ضعيف ومتاخر عن المعايير الدولية وتعرض كل من النشاط المالي المحلي والدولي والاقتصادي الكلي الى التراجع، مما ادى الى انخفاض دخل الفرد في هذه الدول مقارنة مع مثيله في الدول المتقدمة

المطلب الاول: تاثير الصراعات السياسية على الاقتصاد المصري

عندما نتتبع الاقتصاد المصري، سنرى أن معدل النمو كان جيداً بشكل خاص بعد عام 2007، اذ سجل معدل نمو 7.1% و7.2% في عام 2008. وبعد ذلك بوقت قصير، انخفض النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرضت لها الاقتصادات العالمية. وسجل معدل 4.7% عام 2009، و5.1% عام 2010، وهو ما يعتبر نمواً جيداً في أوقات الأزمات، وبالتالي يمكن اعتبار ان الوضع الاقتصادي في مصر خلال تلك الفترة كان جيداً. (نطاوى ، 2015: 32)

الا ان احتجاجات الربيع العربي اندلعت عام 2011 ولاسباب متعددة اهما زيادة معدل الفقر وعدم وجود خطط للتنمية الشاملة تهتم بالصناعات المصرية بالرغم من امتلاكها لمقومات الصناعة الناجحة من ايدي عاملة ماهرة وموارد طبيعية وموقع جغرافي متميز يمكنها من زيادة صادرات صناعتها الى مختلف دول العالم وخفض وارداتها والذي يؤثر على ميزان مدفوعاتها ويجعله بالجانب الايجابي. ومن

الاسباب المهمة عدم وجود خطط الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع الغذائية المهمة لمعيشة المواطن المصري، والذي له دور في الحد من التقلبات والمخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد وله دور في الحفاظ على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي المصري، وضعف النظام الضريبي وانعدام العدالة فيه، مما ساهم في زيادة نسبة الفقر وخلق فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء.

بالإضافة إلى أسباب سياسية مثل التعدي على حقوق وحريات غالبية المواطنين. ، وهو ما دفع هؤلاء إلى التمرد على السلطة الحاكمة في كانون الثاني 2011 وادى الى سقوط النظام الحاكم. (كنعان، 2019: 16)

وفي تموز 2013، تم انتخاب حكومة جديدة كان من المتوقع أن تنجح وتحقق التنمية الشاملة بسبب الدعم المقدم لها، حيث حصلت على 50 مليار دولار مساعدات ومنح، ونحو 120 مليار دولار على شكل قروض خارجية. وديون داخلية حوالي 5 تريليون جنيه أي ما يعادل (250 مليار). دولار)، أي أنها حصلت على ما يقارب 420 مليار دولار، لكنها لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي. لقد ارتفعت نسبة الفقر إلى أكثر من 35 مليون مواطن مصري، ليصبحوا تحت خط الفقر. وانهارت العملة المصرية ممثلة بالجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، إذ كانت 6.35 جنيه للدولار الأمريكي عام 2013، واصبحت في 2022 كل 24 جنيها يعادل دولارا أمريكيا. (الهواري، 2022: 23)

لقد عانى الاقتصاد المصري من تراجع كبير نتيجة جائحة كورونا والحرب التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا، ومعاناة مصر من مخاطر الديون في 2021 ونتيجة لتدخل وسيطرة المؤسسة العسكرية على القطاع الاقتصادي المصري ومنافستها للقطاع الخاص.

كذلك عدم وجود خطط واضحة لقطاعات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة والتعليم والصحة و قطاع السياحة، وعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر القدوم الى مصر ، والإنفاق على المشروعات غير المهمة اقتصاديًا والتي تعود منافعها على فئة قليلة من المواطنين، وعدم الاهتمام بالصناعات التي تزيد من صادرات مصر، وعدم دعم المشروعات الصغيرة، وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما أدى إلى

تعقيد الوضع الاقتصادي برمته وفرض الحكومة المزيد من الضرائب والرسوم، وزيادة معدلات الاقتراض، وبيع أصول الدولة المصرية.(السالم، 2021: 36)

وكان هناك تساؤل مهم للخروج من الوضع الاقتصادي المتدهور في مصر وهو: هل يمكن تقديم حلول وخطط سياسية واستراتيجية واقتصادية للخروج من هذا الوضع؟

وكان الجواب نعم وذلك بان يتم إخراج المؤسسة العسكرية من الاقتصاد بشكل كامل، بحيث تكون تحت سيطرة الأجهزة الحكومية المدنية، وإدراجها ضمن أبواب الموازنة العامة للدولة، وتضم كافة الصناديق السيادية (صندوق تحيا مصر وصندوق مصر السيادي)، وتقليص أو عدم بيع أي أصول مصرية تمثلها الشركات لمستثمرين أجانب وبيعها للمصريين في الداخل لتمويل خطط التنمية الوطنية واستغلال العمالة المصرية، والاحتفاظ بالأرباح التي تحققها هذه الشركات داخل مصر وإنفاقها داخل السوق المصري مما يساهم في إنعاش هذا السوق.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم إنشاء شركات ومصانع ومزارع داخل مصر مع توظيف العمال المصريين فيها والحصول على رؤوس اموال أجنبية تساهم في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المصرية. (الهواري، 2022: 42)

العمل على خفض نسبة التضخم والقضاء على ارتفاع الأسعار مما يقلل من نسبة الفقر ويزيل الفوارق الطبقية والاقتصادية بين المواطنين، مع إرساء نظام ضريبي عادل وتخفيض الرسوم والضرائب للفئات الضعيفة. تحديد الرسوم الجمركية العادلة ومنح الإعفاءات الضريبية لمستحقيها وإعادة جدولة الديون المصرية وإعفائها من الفوائد بالاتفاق مع المقرضين الدوليين. (يوسف،2022: 42)

المطلب الثاني: تاثير الصراعات السياسية على الاقتصاد التونسي

ان الإصلاحات السياسية لها دخل كبير بالاصلاح الاقتصادي والذي يمثل معضلة كبيرة في تونس، فالاحتجاجات التي بدأت في تونس ثم امتدت إلى بلدان أخرى، والتي سميت بالربيع العربي، كانت مبنية على الوضع الاقتصادي المتدهور فيها، ويعتبر الترابط السياسي والاقتصادي من أهم المشاكل، حيث أن الإصلاحات السياسية من أهم المشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد ولها أهمية كبيرة وتؤثر على الإصلاح الاقتصادي. يعتمد الاقتصاد التونسي بشكل كبير على القطاعين العام والخاص منذ

عقود طويلة والتي توفر 24% من إجمالي الناتج المحلي التونسي. وبسبب الضغوط الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد التونسي بدأ بالتراجع، إذ سجل النمو نسبة تراجع قدرت بحوالي 5% سنة 2010. (الشبوط،2018: 61)

وبعد أحداث 2011، تدهور الوضع أكثر بسبب الضغوط السياسية الكبيرة على القطاع الخاص واتهامات بالفساد لعدد من رجال الأعمال، بالإضافة إلى إضراب واعتصام العمال التونسيين، مما ادى الى عدم رغبة اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية من المستثمرين الاجانب في الاستثمار في تونس، مما زاد العبء على القطاع العام وتحمله تكاليف إضافية. ورغم الحلول التي اقترحها البنك المركزي التونسي والتي تشمل طلب المساعدة الدولية أو الاقتراض من البنك المركزي، فإن الحل الأخير قد يرفع معدل التضخم ويضر بالاقتصاد بشكل أكبر. (خضيرات، 2016: 34)

وفي أحداث الربيع العربي الأخيرة، نلاحظ أن الديمقراطية السياسية قد تقدمت بشكل ملحوظ مع وجود عدم الاستقرار السياسي الحكومي، مما أضر بالوضع الاقتصادي ولم يساعده على التطور والتقدم. وتعاني من حالة من عدم الاستقرار وتشهد أزمات مالية مع وجود فجوة مالية في الموازنة العامة. هناك حالة من عدم اليقين السائدة في الاقتصاد وتراجع في تصنيفه السيادي بسبب اعتماد تونس على سياسات نقدية ومالية غير ناجحة. وما أثر سلبا على الاقتصاد التونسي كانت جائحة كورونا التي أثرت على مفاصل الاقتصاد، فتسببت في انخفاض الناتج الإجمالي بمعدل سلبي (-2.2) في عام 2019. وواصل هذا التراجع ليصل إلى معدل سلبي غير مسبوق (-21.6) في عام سنة 2020 والتي أثرت على جوانب الاقتصاد التونسي بشكل عام وعلى الجانب الاستثماري بشكل خاص وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في تونس. (قايد، 2021: 82)

وبعد كل ماذكر اعلاه كان لابد ان نضع تساؤل ماهو الحل للخروج من وضع الاقتصاد التونسي المتدهور: وهل يمكن تقديم حلول وإصلاحات وخطط سياسية واستراتيجية واقتصادية للخروج من هذا الوضع؟

وكان الجواب نعم بوضع خطط إصلاح لنمط إلانفاق الحكومي للدولة والاعتماد على دراسة جدوى اقتصادية ناجحه وخفض معدل التجارة الخارجية واستبدالها بالسلع المحلية اذ ان التجارة الخارجية قد تؤدي الى تفاقم الديون الخارجية ويحمل

الموازنة العامة اعباء كبيرة حيث اوضحت العديد من التقارير ان تونس بامكانها ان توفر حوالي 7 مليارات دولار من خلال التجارة المحلية. والاهتمام بالشركات العامة وإجراء إصلاحات جذرية فيها وأداء دورها بالشكل المناسب لأنها تمثل عبئا ثقيلا على موازنة الدولة بعملها الحالي.

ولذلك، من الافضل على الحكومة التونسية أن تضع برنامج إصلاح اقتصادي يقوم على الاتفاق على تشخيص الوضع الراهن، والاتفاق على وضع حلول للمشاكل الاقتصادية، وإصدار وثيقة مكتوبة بهذه الحلول. وضع برنامج إصلاحي واضح لبنية وهيكل الاقتصاد خلال فترة زمنية مناسبة لا تتجاوز السنتين لجعله قادرا على قبول الإصلاحات الجديدة حقيقية وتنفيذها. وأخيرا، إذا تم تنفيذ كل هذه الإصلاحات بشكل جدي، فمن الممكن انقاذ وتطوير الاقتصاد التونسي. (قناة سكاي نيوز العربية ،2023 : 7)

المطلب الثالث: تاثير الصراعات السياسة على الاقتصاد الجزائري

مرت الجزائر بأزمة سياسية، الأمر الذي أحدث غموضا في الوضع السياسي، انعكس على الوضع الاجتماعي، وعدم وجود توقيت واضح لانتهاء الأزمة وكيف ستكون المرحلة المقبلة. ويشهد الوضع السياسي اضطرابا ملحوظا وتعنت السياسيين وغياب الحلول العاجلة التي من شأنها أن تعيد الجزائر إلى بر الأمان.

ويخشى العديد من الاقتصاديين في الجزائر من أن تؤثر هذه الأزمة بشكل كبير على الاقتصاد المحلي وتؤدي في النهاية إلى... أزمة اقتصادية حادة في الجزائر ، ولذلك يجب حل المشكلة السياسية في أسرع وقت ممكن، لأن الاستقرار الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي. (نجم الدين ،2014: 20)

ويعرقل عدم الاستقرار السياسي الإصلاحات الاقتصادية التي تحاول الجزائر إطلاقها، وهو ما تسبب في تأجيل إصدار التشريعات والقوانين الجديدة التي تتماشى مع القطاعات الاقتصادية الحيوية في الجزائر، كقطاع الغاز والوقود، مما أدى إلى الفشل في رفع مستوى إنتاج وتصدير النفط والغاز والمنتجات الأخرى إلى المستوى الذي يطمح إليه. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يعد أساس الاقتصاد الجزائري وأن أسعار منتجاته تشهد انتعاشا كبيرا في السوق العالمية الا ان عدم استقرار الوضع السياسي كان له تاثير كبير عليه. (الباسوسى ،2018: 47)

وعلى الرغم من الوضع القائم في الجزائر الا ان الحكومة الجزائرية وضعت سياسات عديدة لتضمن استمرار عمليه التنمية الاقتصادية اهما مايلي:

1. على الحكومة الجزائرية إعداد برنامج اقتصادي يشجع الإنتاج المحلي ويشجع الابتكار والمبادرة ويعالج المشاكل الاقتصادية.
2. الاهتمام بالأمن الغذائي، والعمل على تطوير وزيادة الإنتاج الوطني من السلع والخدمات لتعويض الاستيراد من الخارج، والعمل على زيادة صادرات هذه المنتجات إلى الدول الأخرى.
3. العمل على بناء البيئة الملائمة وتوفير الظروف المناسبة للاستثمار الاجنبي والمحلي وإنشاء المؤسسات المتقدمة وتقديم الدعم لكافة القطاعات الوطنية الخاصة والعامة وتطوير قدراتها وتحريرها من القيود التنظيمية والبيروقراطية. (البستنجي،2018: 319)
4. توفير الظروف الملائمة التي تعزز القطاع الصناعي وتعزز قدراته التنافسية مما يجعله قادراً على مواجهة تحديات العولمة. والعمل على حماية الصناعات الناشئة.
5. الاهتمام بالنظام الجامعي والبحث والتدريب المهني، وجعله من أفضل الأنظمة أداءً وابتكاراً، ورفع مستوى تأهيل الخريجين، وتحسين توصيل العلم والمعرفة، وتشجيع البحوث التطويرية. (لافندي، 2016 :18)
6. اذا جرى الاهتمام بكل هذه الأولويات ستحقق سياسة تضع المؤسسات المحلية الجزائرية في قلب التنمية الاقتصادية الوطنية، وستكون محركا لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل التي تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي. (الجبوري ، 2021: 42)

الخاتمة:

تمتلك دول شمال أفريقيا خلفية متشابهة دينا وبنيويا واجتماعيا ولغويا، وتحتل منطقة مهمة في العالم تمتلك موارد بشرية وطبيعية يمكنها من خلالها تحقيق الرخاء والنمو الاقتصادي الكبير الذي يمكنها منافسة دول العالم المتقدم. إلا أن معظمها يعاني من صراعات سياسية أدت إلى خلل في اقتصاداتها، كما تفتقر

بلدانها إلى القواعد الاقتصادية الصحيحة رغم قربها من الأسواق العالمية. إلا أنها لا تمتلك خططاً تنموية واضحة وغياب نظام مالي واقتصادي متطور، وكان للصراعات السياسية فيها الأثر الأكبر على القطاع الاقتصادي ومتغيراته، وقد أوضح هذا البحث ذلك.

الاستنتاجات

توصل هذا البحث الى الاستنتاجات الاتية :

1. يؤدي الصراع السياسي إلى غياب الاستقرار والأمن مما يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول. ويؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وزيادة الديون الخارجية والداخلية، وعدم رغبة المستثمرين الأجانب والمحليين في استثمار أموالهم فيه. ومن الممكن أن يؤدي الصراع السياسي إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي. مما يعيق إنشاء واستكمال المشاريع الاقتصادية المحلية التي تزيد من واردات الدول.
2. تحتاج أسعار السلع والخدمات إلى الاستقرار السياسي، وهو ما يتطلب من أصحاب القرار السياسي مراقبة هذه الأسعار بشكل مستمر والسيطرة على مدى ارتفاعها، وعدم تعريض الدول لمعدلات تضخم مرتفعة، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين ومواردهم. وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لهم، مما يؤدي إلى فقدانهم الثقة في قدرة حكوماتهم لتتحكم في الأسعار، وهذا يدفعهم إلى الاحتجاج والثورة.
3. على الدولة توفير السلع العامة والخدمات الاجتماعية مما يؤثر بشكل ايجابي في مستوى معيشة المواطنين وهذا يقلل من دوافعهم للعنف والتمرد ويمنح الحكومة دعم وثقة شعبية يجعلها تحافظ على شرعيتها ومصداقيتها وشرعيتها
4. كما نستنتج أن زيادة الإنفاق الحكومي في مجالي الصحة والتعليم دليل على اهتمام الحكومة برفاهية المواطنين

التوصيات

توصي الباحثتان بما يلي:

1. يجب على الحكومات الاستماع إلى جميع الأطراف داخل البلاد، وإشراكهم في العملية السياسية، والاهتمام بمطالبهم، وتحقيق الاستقرار السياسي.

2. تطوير الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة مما يساهم في توفير فرص العمل للمواطنين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الرخاء وضمان العيش الكريم للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية لهم.

المصادر

1 احمد ، روان .(2020). نظرية الحاجات الإنسانية, موقع العربي ,19العدد , مصر.
2 الباسوسى، أحمد زكريا. (2018). تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي "دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة ، مصر.
3 البستنجي، مروة كامل. (2018). دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية، ط،1 ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية واالقتصادية، برلين.
4 الجبوري، خلف رمضان محمد. (2018). " ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة "، مجلة الرافدين للحقوق، ع، 63 ،المجلد 18، العراق.
5 الجبوري ، عماد الدين. (2021). السياسة عند الفلاسفة, اندبندنت العربية, لبنان.
6 الرياحي ، نعيمة. (2013). الثورات العربية واالستراتيجيات السياسية الراهنة، ط، 1 ،دار نقوش عربية، تونس.
7 السالم، محمد. (2021). أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، موقع سطور ، الاردن.
8 الشبوط، محمد غسان، والاسدي، تمارا كاظم. (2018). عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحوالت السياسية في المنطقة العربية، ط، 1 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
9 العرباوي عزيز. (2016). مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة، ط، 1 ،مؤسسة مؤمنون بالا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، الرباط.
10 المصلحى، إسلام منير محمد. (2021). التعريف بالصراع الدولى (مراحله وأساليب إدارته), المركز الديمقراطي العربي, برلين.
11 المعايطة، خالد سلامه .(2022). الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية العدد 7 ، المجلد 3 المملكة الهاشمية الاردنية
12 المنطاوي، محمد محمود (2015). الحروب الاهلية واليات التعامل معها وفق القانون الدولي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة، مصر.
13 الهواري، بلحاج. (2022). ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 09 العدد 02 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر.
14 بودراع ، أحمد. (2017). " فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم" ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعالقات الدولية، العالم الثالث، ع، 11 .
15 جواد، بلقيس محمد. (2012). سوسيولوجية "ثورات" الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية(مجلة العلوم السياسية عدد 44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد).

16 خضيرات، عمر ياسين. (2016). " مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، المجلد، 4 1 ع 01 .

17 عبد الله , محمد (2022). جدل كل عام بمصر .. ذكرى 25 يناير بين الثورة والمؤامرة , مركز الجزيرة للدراسات 24 قطر.

18 عزب، هاني. (2022). ثورات الربيع العربي وإهانة رموز الدول " دراسة سوسيولوجية مقارنة لحالتي ليبيا واليمن " المعهد العالي للخدمه الاجتماعيه بالشرقية مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية المجلد 4 العدد 4.

19 عياصرة، ثائر مطلق. (2016). " العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 ، "مجلة العلوم الإنسانية واالجتماعية، ملحق 04 ،المجلد 43 ،الجامعة ألاردنية، ألاردن.

20 فيصل، رشيد تركي. (2013). ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع , لبنان.

21 قايد ، حسين. (2021). الصراع السياسي في تونس يثير المخاوف من "الانهيار الاقتصادي، https://www.alhurra.com/tunisia/2021/10/11 ، دبي.

22 قرني, بهجت. (2013). تحديات المرحلة الانتقالية ومالت الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد192، مصر.

23 قناة سكاي نيوز العربية . (2023). حكومة جديدة في تونس ، كيف تتعامل مع ازمات الاقتصاد

24 كنعان، أسامة. (2019). دور الانترنيت في الثورات العربية، ط 1، المعهد المصري للدراسات، سلسلة دراسات سياسية، إسطنبول.

25 كولن، جيراي،(2007)، في سياسة الردع والصراعات الإقليمية والمغالطات والخيارات الثابتة، الأمارات للدراسات و البحوث ، العدد ، 26 ،الامارات.

26 لافندي، عبد الوهاب. (2016). خمس سنوات على الثورات العربية :الانتقال الصعب "، ملف، كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي ، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، ع، 18.

27 لامة، فرج محمد نصر (2019). سؤال الدولة في ضل تحولات الربيع العربي: مقاربة نظرية بالتركيز على الحالة الليبية ،عدد 29 ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

28 محمد ، امير. (.2019). ضبابية المشهد السياسي تنذر بأزمة اقتصادية حادة، مدونة الجزيرة، الجزائر.

29 محمود , عبد الفتاح. (.2012). إدارة النزاعات والصراعات في العمل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، مصر.

30 نجم الدين ,انور . (2014). منهج ماركس بين الديالكتيك والاقتصاد السياسي, الحوار المتمدن 4323 العدد 3, مصر.

31 نطاوى ، محمد محمود. (2015). الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.

32 وهبان ، أحمد محمد. (2014). تحليل إدارة الصراع الدولي " دراسة مسحية"، مجلة الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود ، السعودية.

33 يوسف، مصطفى. (2022). الاقتصاد المصري. جذور المشكلة وافاق الحل، المركز الدولي للدراسات والتنمية مدونة الجزيرة.

المصادر باللغة الانكليزية

34 Ahmeed, Rawan.(2019). Natharyat Alhagat Alansanya ,(The Theory of Human Needs), Al-Arabi website, issue 19, Egypt).

35 Albasusy, Ahmeed Zakarya.(2018). Tathyrat tahdeed amn Altaka ala Alsraa Aldualy ala Algaz Altabyey "drast hala mantekat huth shrk Albahar Almutauast" (The effects of the energy security threat on the international conflict over natural gas) "A case study of the Eastern Mediterranean basin region", PhD thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt).

36 Albstngy, Marua Kameel.(2018).Daur thwart Alrabee Alaraby fee tathym atheer Alfaaleen Algdd men gaeer Aldual mn wghat nather Alnukba Alseasya Alardunya (The role of the Arab Spring revolutions in maximizing the influence of new non-state actors from the perspective of the Jordanian political elite), first edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin).

37 Algbury,Kaleef Ramathan Muhameed.(2018). Thawrat Alrabee Alaraby W atharha fee anaseer Aldaula (The Arab Spring revolutions and their impact on the components of the state)," Al-Rafidain Legal Journal, No. 63, Volume 18, Iraq.

38 Algbury, Imaad Aldeen.(2021).Alseeasa ind Alfalaseefa, (Politics among philosophers,) Independent Arab, Lebanon.

39 Alreeahy,Nayma.(2013). Althawrat Alarabya W Alstratygyat Alseeasya Alraheena (The Arab Revolutions and Current Political Strategies), first edition, Dar Al-Naqwas Al-Arabiya, Tunisia.

40 Al-Salem, Muhammad. (2021). Asbab Alazma Alikteesadya Alalmya (Causes of the global economic crisis), Sour website, Jordan.

41 Alshabut, Muhammad Gasaan W Alasady, Tamara Kadeem. (2018). Aseefa Altagyr : Alrabe Alaraby W Altahulat Alseeasya fee Almanteka Alarabya (The Storm of Change: The Arab Spring and Political Transformations in the Arab Region), first edition, Arab Democratic Center, Berlin.

42 Alarbauy, Azeez. (2016). Matlab Alhurya W Althawra Alarabya Almuasyra (The Demand for Freedom and the Contemporary Arab Revolution), first edition, Believers Without Borders Foundation, Department of Religion and Current Community Issues, Rabat.

43 Almuseelhy, Islam Muneer Muhammad.(2021). Altareef be Alseera Aldualy (marhalat W asaleeb idarthe) (Introduction to international conflict (its stages and methods of management), Arab Democratic Center, Berlin.

44 Al-Maaytah' Khaled Salameh .(2022). Alseera Alseeasy W tadayath ala dual Alrabee Alaraby (The political conflict and its repercussions on the countries of the Arab Spring) Humanities & Natural Seciences Journal, 7,3,The Hashemite Kingdom of Jordan.

45 Almuntawy , Muhammad Mahmud (2015) Alhurub Alahlya W aleeat Altamel maia wfk Alkanun (Civil wars and mechanisms for dealing with them according to international law, National Center for Legal Publications, Cairo, Egypt).

46 Alhauary,Blhah.(2022). Thawra, Alrabee Alaraby: Isbabha W ntagaha (The Arab Spring Revolutions: Their Causes and Results), Journal of Legal Studies, Volume 09, Issue 02, Faculty of Law and Political Science, University of Sidon, Algeria.

47 Budraa, Ahmeed.(2017).Fsheel Thawra, Alrabee Alaraby: Muhaula Altheem (The Failure of the Arab Spring Revolutions: An Attempt to Understand), Gil Journal of Political Studies and International Relations, The Third World, p. 11.

48 Gwad,Blkys Muhammad(2012). Suseeulugeea " Thawrat " Alrabeea Alaraby (Drase tahlylya Lfeel Thawrat " Alrabeea Alaraby) Sociology of the "revolutions" of the Arab Spring (An analytical study of the action of the Arab revolutions) Journal of Political Science No. 44, College of Political Science, University of Baghdad).

49 Kethirat, Omer Yaseen.(2016).Muakf Alkua Aldualya W Alikleemya men Thawrat Alrabee Alaraby Watherha ala Alntham Alikleemya Alshark awsaty (2010-2015),(The positions of international powers on the Arab Spring revolutions and their impact on the regional order in the Middle East (2010-2015), Journal of the Association of Arab Universities for the Arts, Volume 41, Issue 01).

50 Abdala , Muhammad (2022) Jadel kul aam bMaseer .. thkra 25 yanayer been Althawra W Almuaamra (Controversy every year in Egypt...the anniversary of January 25 between the revolution and the conspiracy, Al Jazeera Center for Studies 24 Qatar)

51 Azib, Hany.(2022). Thawrat Alrabee Alaraby W ihant rmuz Aldauls: derasa susiulugya mukara lhalty Libya W AL Yemen, (The Arab Spring Revolutions and the Badge of

State Symbols, "A Comparative Sociological Study of the Cases of Libya and Yemen," Higher Institute of Social Services in Sharqia, Journal of Social Science Research, Volume 4, Volume 4).

52 Ayasra, Thaayr Mutlak .(2016). Alauameel Alreesya wara indeela Alihtygagat W Althawrat alty shdtha buldan Alrabee Alaraby 2009-2011, (For major social factors behind the outbreak of protests and revolutions recorded throughout the Arab Spring 2009-2011," Journal of Religious and Socialist Sciences 04, Section 43, University of Jordan, Jordan).

53 Faisal, Rashid Turki. (2013).Ma baed Althawrat Alarabya Alrabee Alaraby W makath Altahual Aldeemukraty.(After the Arab Revolutions, the Arab Spring, and the Threshold of Democratic Transition, Beirut, Bisan Publishing and Distribution, Lebanon.

54 Kayd,Huseen .(2021). Alsyra Alseeasy fee Tunis ytheer Almakauf men "Alinhyar Alikteesadu (Political conflict in Tunisia raises fears of "economic collapse," https://www.alhurra.com/tunisia/2021/10/11Dubai).

55 Kerny, Behgyt .(2013)Tahadyat Almarhala Alinteekalya W mallet Alrabee Alaraby.(Challenges of the transitional period and trends of the Arab Spring, International Politics Journal, Issue 192, Egypt.

56 channel Sky News Alrabia. (2023).Hkuma jadyda fee Tunis, kayf ttamel maa azemat Aliktesad. (How does the new government in Tunisia deal with economic crises?

57 Canaan. Ossama. (2019). Daur Alinternt fee Althawrat Alarabya. (The Role of the Internet in the Arab Revolutions, first edition, Egyptian Institute for Studies, Political Studies Series, Istanbul).

58 Kulen, Jiray, (2007), Fee says Alradee W Alsyraat Alikleemya W Almugalatat W Alkyarat Althabeta. (On deterrence policy, regional conflicts, fallacies, and fixed options, Emirates Studies and Research, Issue, 26, UAE).

59 Lafandi, Abdul Wahab. (2016). Kames senuat ala Althawrat Alarabya:Alintekal Alsayb.(Five Years after the Arab Revolutions: The Difficult Transition," File, Writing the Chronicle of the Televised Revolution: The Presence of Sight and the Absence of Insight in Reading the Chronicle of the Arab Spring Revolutions, Arab Politics Journal, a peer-reviewed periodical concerned with political science, international relations, and public policies, no. 18).

60 Lamma, Nasr Faraj Muhammad. (2013).Tahuelat Alrabee Alaraby mukarena natharea.(Transformations of the Arab Spring: A Theoretical Approach, Research,

First Edition, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, Cairo).

61 Muhammad, Amir. (2019). Thabayat Almeshhyd Alsiasy tenther beazma iktesadya hadea.(The blurring of the political scene portends a severe economic crisis, Al Jazeera Blog, Algeria).

62 Mahmoud, Abdel Fattah. (2012).Idaret Alnezaat fee Alamel.(Conflict and Conflict Management at Work, Arab Training and Publishing Group, Cairo, Egypt).

63 Najm al-Din, Anwar. (2014). Manheg Marxs been Aldialektiks W Aliktesad Alseasy (Marx's approach between dialectics and political economy, Al-Hiwar Al-Mu'tamidin 4323, No. 3, Egypt)

64 Natawy, Muhammad Mahmoud. (2015).Alhrub Alahlya W ilyat Altamel maha wfek Alkanun Aldualy, (Civil wars and mechanisms for dealing with them in light of international law, National Center for Legal Publications, Cairo, Egypt).

65 Wahban, Ahmed Muhammad. (2014). Tahlyl idaret Alseraa Aldualy.(Analysis of International Conflict Management "Survey Study", Journal of the Saudi Political Science Association, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia).

66 Youssef, Mustafa. (2022). Aliktesad AlMasry jethur Almushkeela W afak Alhal .(TheEgyptian economy. The roots of the problem and the prospects for a solution, International Center for Studies and Development, Al Jazeera blog).

مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 19 /ايلول/2024
IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals المجلد(5)-العدد(3)-الجزء(3)
1956

The impact of political conflicts on macroeconomic variables in North African countries

Dr. Lawhedh Khaleel Ibrahim
Center for Strategic and International Studies- Baghdad, University

Dr. Enas Mijbel Dalian
Center for Strategic and International Studies- Baghdad, University

Lawahedh1968@gmail.com

Keywords: Political conflicts, Macroeconomic variables, North African

Summary:

The research addressed the issue of the impact of political conflicts on the macroeconomic variables of North African countries and the nature and forms of political conflicts. He highlighted the basic concepts about political conflicts and their repercussions on North African countries as an introduction and the impact of political conflict on the economic variables of a number of North African countries. The research clarified an important problem: What is the extent of the impact of these conflicts on the macroeconomic variables of a number of North African countries?

The descriptive approach was used to study the research phenomenon, and the research reached a number of results, the most important of which are: Maintaining the political stability of these countries achieves economic stability in general, and then controlling a number of economic variables that affect people's livelihood, such as maintaining prices and controlling their changes, As well as controlling the inflation rate. The other conclusion is to work to reduce the deficit in their budgets, and direct their governments' spending towards providing necessary goods and services, such as health and education, which will reflect positively on people's standard of living, leading to the absence of investment incentives. Violence and violence. Rebellion and gaining popular support for these countries.